إدارة مدن محافظة الانبار لمرحلة ما بعد داعش: التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

د. فلاح مبارك الفهداوي **أ.م.د. ثائر شاكر الهيتي**

مركز الدراسات الإستراتيجية/ جامعة الانبار **مركز الدراسات الإستراتيجية/ جامعة الانبار**

المقدمة

كما هو معلوم فأن محافظة الانبار تعد من أكبر المحافظات العراقية من الناحية الجغرافية وهي تحتوي على طيف سكاني ذو طبيعة قبلية –عشائرية وتقع بالجوار من ثلاثة دول عربية (سوريا، الأردن، السعودية)، هذه المعطيات شكلت بيئة سياسية وأمنية معقدة بسبب موقعها الجغرافي وتركيبتها السكانية والتدخلات الإقليمية وهذا سبب احتلالها من القاعدة بعد ٢٠٠٤ واحتلالها من تنظيم داعش الإرهابي بعد ٢٠١٤ حتى التحرير عام ٢٠١٦.

ما يهمنا في هذا البحث هو ما بعد التحرير وآليات الإدارة المدنية والأمنية لهذه المحافظة بعد الفراغ الأمني الذي خلفه داعش وانهيار المؤسسات الرسمية والدمار الهائل في البنى التحتية والسكانية وكيفية استيعاب عودة النازحين واندماجهم اجتماعيا وتأهليهم نفسياً في ظل ضعف الدعم المادي وانتشار الفساد الإداري والمالي في المحافظة.

وعليه، فأن فرضية بحثنا تقوم على فكرة مفادها أن مرحلة ما بعد داعش تتضمن مدخلات تغيير شمولية في نمط الإدارة التقليدي حيث أن طبيعة المشاكل التي ولدها داعش ونتائجها في بيئة سياسية تصارعيه ومعقدة كلها عوامل ضاغطة على عمل الإدارة المدنية.

وأنسجاماً مع الفرضية السابقة فأننا سنحاول الأجابة على عدة أسئلة مركزية تمثل جوهر الأشكالية التي نبحث فيها وهي:

١- ما هي أسباب الانهيارات الأمنية المتكررة في محافظة الانبار منذ ٢٠٠٣ الى الآن؟

٢- ما هي آليات مواجهة أزمة النزوح والعودة لمواطني الانبار؟

٣- طبيعة الإدارة المدنية في المحافظة بعد التحرير؟

٤- ما هي طبيعة إدارة الملف الأمني في المحافظة وآثار تعدد مراكز اتخاذ القرار الأمني في المحافظة؟

٥- تأثير الصراع الحزبي والعشائري على الإدارة العامة في المحافظة.

المحور الأول: محافظة الانبار مؤشرات عامة

محافظة الأنبار: هي محافظة عراقية وتقع في غرب البلاد. تعد أكبر محافظات العراق مساحة حيث تشكل ما يعادل ٣/١ من مساحة العراق. تبلغ مساحتها ١٣٨،٥٠٠ كم مربع، ويبلغ إجمالي عدد سكانها ١ مليون و٦٠٠ ألف نسمة (احصاء ١٢ يناير ٢٠١٤.[١] تاريخياً كانت تعرف المحافظة باسم لواء الدليم قبل عام ١٩٦١. يحدها من الشمال محافظتي صلاح الدين و نينوى والجمهورية العربية السورية من الشمال الغربي. الأردن من الغرب وبغداد من الشرق. من الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي محافظتي كربلاء والنجف.

التسمية: كلمة أنبار كلمة عربية تعنى المخزن، أنبار جمع نبر (مخزن). أسماها المناذرة الأنبار لأنها كانت مخزناً للعدد الحربية أو لأنها كانت مخزناً للحنطة والشعير والتبن. تعد من أهم المدن في فترة الاحتلال الساساني على العراق، لأنها ذات مركز حربي مهم لحماية العاصمة المدائن من هجمات الروم.

نبذة تاريخية عن محافظة الانبار: في العصر العباسي اتخذها الخليفة أبو العباس محمد بن عبد الله العباسي سنة ١٣٤ هـ عاصمة ثانية للدولة العباسية بعد الكوفة وبنى فيها قصوراً حيث أقام فيها أبو جعفر المنصور إلى أن بنى مدينة بغداد سنة ١٤٥ هـ، تعد طريقاً برياً يربط نهر الفرات والبحر المتوسط بالخليج العربي لذلك فإن الجيوش الداخلة والخارجة من العراق تمر بهذه المنطقة. وقد تعرضت المنطقة إلى عدد من الهجرات القادمة في الجزيرة واستقر المهاجرون فيها وشيدوا القصور والمعابد. وهي إحدى المناطق المشهورة بإنتاج القير وصناعة السفن في العراق القديم وبعض مدنها ما زالت تحتفظ بأسمائها القديمة مثل مدينة هيت التاريخية، اما في العصر الحديث فمع بداية تكوين الدولة العراقية وتنصيب الملك فيصل الأول ملكا للعراق وكان الشيخ علي سليمان أمير لواء الدليم آنذاك وقد تبعه بعد وفاته الشيخ عبدالرزاق العلي سليمان أميراً للواء الدليم وعضو مجلس الأعيان[٢].

جغرافيا الانبار: تعد محافظة الأنبار جزءاً من هضبة الجزيرة العربية، سطحها متموج تظهر عليه بعض التلال الصغيرة وعدد كبير من الوديان مثل وادي حوران ونظراً لانحدار أراضيها وفقر نباتها الطبيعي فهي معرضة للتعرية الشديدة. تعمل المياه السطحية والباطنية والرياح على تنويع سطحها حيث يصل أعلى ارتفاع للهضبة الغربية بالقرب من الحدود الأردنية إلى ما يزيد على ٨٠٠ متراً فوق مستوى سطح البحر وتنخفض في مناطق الحبانية إلى ٧٥ متراً فوق مستوى سطح البحر. يقطع نهر الفرات طريقه في الهضبة الغربية والتي تنحدر صخورها تدريجياً باتجاه منخفضات الثرثار والحبانية والرزازة، وفي بعض المناطق يكون مجرى نهر الفرات وعراً ولذا تظهر الصخور الكلسية والجبسية على طريق النهر.

الموارد الطبيعية: تضم الأنبار نحو ٥٣ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى الثروات المعدنية العديدة كالذهب والفوسفات والحديد واليورانيوم والكبريت والفضة. وفي الثمانينات اكتشف احتياطي ضخم من النفط الخام والغاز في (حقل عكاز) في الصحراء الغربية جنوب مدينة القائم، عام ٢٠٠١م اكتشفت منطقة نفطية جديدة في صحراء الأنبار وكانت الحكومة قد وضعت خططا لحفر آبار استكشافية فيها لكن غزو العراق حال دون ذلك. ويتوقع خبراء النفط إمكانية وجود ما قد يصل إلى ٣٠٠ مليار برميل من

---

[١]- تقديرات وزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠١٤.

[2] -https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title .

النفط الخام في صحراء الأنبار، ويعتقد أن هذا سبب محاولات القوات الأمريكية السيطرة على منطقة الأنبار دون غيرها طيلة السنوات الخمس الاولى للغزو الامريكي[٣].

المحور الثاني: اواقع لادارة المدنية للانبار بعد تحرير الانبار من داعش:

بعد التغيير السياسي الذي حدث عام ٢٠٠٣ كانت محافظة الانبار شأنها يماثل باقي محافظات العراق مع بعض الاستثناءات، حيث شهدت المحافظة في بداية دخول القوات الأميركية اليها موجة من العلميات المسلحة التي كانت تقودها في البداية مجاميع ذات طابع غير ديني، ثم ما لبثت أن سيطر التيار الديني المتشدد على قيادة هذه الاعمال الإرهابية. وفي تلك الفترة برز مسمى تنظيم (التوحيد والجهاد) ليكون صاحب السطوة على الانبار ودعى جميع الفصائل المسلحة العلمانية والدينية الى مبايعته والذي تحول فيما بعد الى (تنظيم القاعدة) بعد مبايعة أسامة بن لادن.

خلال تلك الفترة المظلمة في تاريخ الانبار شهدت المحافظة دمار كبير بسبب شدة العمليات الإرهابية ويقابلها الكثافة النارية للقوات الأمريكية في الرد على هذه العمليات، واستمر هذا الحال حتى ثار أبناء المحافظة بقيادة بعض الشيوخ على التنظيم الإرهابي وكان للشيخ (عبد الستار أبو ريشة) دور كبير في هذه الأنتفاضة والتي سميت بـ(الصحوة) والتي ساهمت في طرد الإرهاب من الانبار واغلب مدن العراق عندها دخلت المحافظة مرحلة جديدة من البناء والاعمار واستقرار الوضع الأمني والسياسي حيث شهدت المحافظة قفزة اقتصادية كبيرة ساهم في تحقيقها الفورة المالية للحكومة المركزية بسبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط.

وقد استمر هذا الحال حتى برز الصراع السياسي في المحافظة بين الأحزاب الإسلامية والتيارات الأخرى داخل المحافظة والذي تزامن مع اندلاع الثورات العربية عام ٢٠١٠ تحت مسمى (الربيع العربي) والذي أدى الى اندلاع صراع دموي في سوريا وسيطرة التنظيمات الإرهابية على أجزاء واسعة منها خاصة المناطق الشرقية من سوريا والتي تحاذي محافظة الانبار (دير الزور، البوكمال) والتي تمتلك علاقات مصاهرة وتناسب وارتباطات عشائرية قوية مع سكان مناطق غرب العراق (القائم، حصيبة الغربية) هذا جعل الباب مفتوح على مصراعيه أمام تسلل العناصر الإرهابية من سوريا والألتحام مع التنظيمات الإرهابية التي تتخفى في الصحراء الغربية الواسعة للمحافظة، وهذا تزامن مع نشوب خلافات سياسية بين الأحزاب على المستوى الوطني والاحتقان الطائفي الذي غذته عوامل إقليمية حفزت الكثير من الشخصيات الدينية والعشائرية التي لها ارتباطات خارجية لإعلان حالة العصيان المدني في المحافظة وإعلان اعتصام مفتوح ضد الحكومة وهذه الخطوة كانت بداية النهاية لحملة البناء والاعمار التي شهدتها مدن الانبار.

لتدخل المحافظة بعدها مرحلة جديدة من الصراعات السياسية والعشائرية واشتداد الجذب الطائفي والتي انتهت بسيطرة المجاميع المسلحة (بعثية، وقيادات عسكرية سابقة، عشائرية، متطرفة) على المحافظة مع بقاء الإدارة المحلية بشكل رمزي فقط دون دور يذكر حتى انقلب داعش على تلك التنظيمات المسلحة

[3] - http://www.cosit.gov.iq/AAS/AAS2012/section_1/1.htm

الأخرى ليعلن عن نفسه (الدولة الإسلامية في العراق والشام) ويفرض على الجميع مبايعته والذي استطاع احتلال اغلب مدن المحافظة وهذا ما أدى الى حدوث هجرة قسرية هائلة باتجاه بغداد وشمال وجنوب العراق وخارج العراق (تركيا). في هذا الوقت دخلت المحافظة نفق مظلم دون ومضة أمل بالتخلص من هذا التنظيم بعد تمدده الى الموصل وصلاح الدين وديالى واجزاء من كركوك وأطراف بغداد[٤].

المحور الثالث: إدارة الملف الأمني في المحافظة والتحديات الأمنية التي تواجه الانبار بعد التحرير

أن الأمن والاستقرار هاجس يشغل العراقيون منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن، ومحافظة الانبار _كما ذكرنا سابقاً_ قد عانت كثيراً من تردي الوضع الأمني بشكل كبير ودائم حيث استهدفها الإرهاب الدولي بكافة مستوياته وعلى اشكال مسمياته مثل القاعدة وداعش وأستطاع الإرهاب من استغلال فترة الاحتلال الأمريكي للعراق ليدخل بثوب المقاومة ثم ما لبث ان كشف عن حقيقته وهو ما تكرر مع تنظيم داعش الذي كان أكثر قسوة ودموية من تنظيم القاعدة.

وما يهمنا هنا هو مرحلة ما بعد التحرير من داعش، حيث أن واقع الحال الذي تركه الإرهاب خلفه قد ترك آثار سلبية عميقة مست كافة قطاعات المجتمع ومنها إدارة الملف الأمني في المحافظة وهذا فرض التغيير الكبير في آليات ومستويات إدارة هذا الملف.

ووفقاً للقانون العراقي فإن المحافظ هو مسؤول يشترك في إدارة هذا الملف وله صلاحيات واسعة، لكن بسب ظروف المرحلة وطبيعة العدو وحجم التحديات في محافظة الانبار تم اسناد إدارة هذا الملف الى الحكومة المركزية متمثلة بالأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة لها (الجيش، الشرطة، الحشد الشعبي، الحشد العشائري، قوات جهاز مكافحة الإرهاب، جهاز الأمن الوطني).

وخلال فترة الاعداد لتحرير الرمادي قررت قيادة شرطة الانبار إعادة هيكلة لتشكيلاتها المختلفة التي فقدت الكثير من حجم قوتها المادية والبشرية، وقد تم تحويل الشرطة المحلية إلى أفواج طواري قتالية لتشارك في القتال لتحرير المحافظة والتي كان لها دور كبير الى جانب القوات الأخرى في العمليات القتالية بسبب الاعداد والتجهيز الجيدين وتدريبها من قبل قوات التحالف في قاعدة الحبانية، وهي الآن لها دور واسع النطاق في إدارة الملف الأمني بالتنسيق المباشر مع قائد شرطة الانبار ووزارة الداخلية دون الرجوع إلى محافظ الانبار بسبب الصراع الحزبي ورغبة حزب محافظ الانبار السابق الاستحواذ على منصب قائد شرطة الانبار.

وبالإضافة الى جهاز الشرطة، فإن للحشد الشعبي دور بارز في إدارة الملف الأمني من خلال التشكيلات الأنبارية التي أنظمت للحشد الشعبي ومهمتها تتمحور حول مسك الأرض والقيام بعمليات عسكرية وتكوين خطوط صد ضد داعش في المناطق المحاذية لتلك المناطق التي يسيطر عليها داعش لحد الآن في اقصى غرب الانبار (عنه، راوه، القائم)، واما تواجد فصائل الحشد الشعبي من خارج الانبار

[4] - https://www.alaraby.co.uk/portal

تتركز مهمتها في غرب الانبار وعلى حماية الخط الدولي السريع وعلى حدود الإدارية لمحافظة الانبار مع محافظة كربلاء المقدسة.

أما الدور الأبرز في إدارة الملف الأمني فأنه يرجع الى قطعات الجيش العراقي التي قسمت مناطق الانبار الشاسعة جداً إلى رقع جغرافية تشرف على كل منها فرقة عسكرية لذلك تتواجد ٤ فرق عسكرية في الانبار وحدها بالإضافة الى قوات حماية الحدود.

أما عن أهم التحديات الأمنية التي تواجه محافظة الانبار تكمن في تنامي ظاهرة النزاعات والثارات العشائرية في مجتمع ذو نزعة قبلية-عشائرية، وهذه الظاهرة رغم كونها متأصلة في المجتمع العراقي حتى في جنوب العراق (البصرة نموذجاً) لكن الأختلاف في مجتمع الأنبار يكمن في أصل هذه النزاعات التي برزت بعد تحرير المدن من سيطرة تنظيم داعش حيث وقف بعض شيوخ العشائر مع هذا التنظيم الإرهابي أو مع ما يسمى بـ(المجالس العسكرية) في حين كان للكثير من الشيوخ وعشائرهم دور ناجع في مقارعة الإرهاب مثل عشائر(الجغايفة، والبوعيسى، البوفهد، البونمر وغيرها من العشائر).

ومن جانب آخر فأن تعدد الجهات الماسكة للملف الأمني داخل المحافظة له أثر سلبي في إدارة هذا الملف وهو ما يهدد بوقوع صدامات مسلحة أو استغلال تنظيم داعش هذا التنوع للجهات الماسكة للملف الأمني للقيام بانتحال صفة جهة أمنية من هذه الجهات للقيام باعمال إرهابية وهذا ما حدث فعلا في منطقة البغدادي لأكثر من مره بعد تحريرها من داعش من خلال تسلل عناصر داعش بلباس وشعار الحشد الشعبي.

والتحدي المهم يكمن في سعة مساحة محافظة الانبار وهي أكبر محافظات العراق مساحة حيث تشكل ما يعادل ثلث مساحة العراق، وتبلغ مساحتها ١٣٨،٥٠٠ كم، ولها حدود مشتركة مع ثلاثة دول (السعودية، الأردن، سوريا) وتشترك بحدود أدارة مع ٦ محافظات (الموصل، صلاح الدين، بغداد، بابل، كربلاء، النجف الأشرف) وهذه معطيات حساسة تضغط على الملف الأمني خاصة فيما يتعلق بالحدود مع الدول الإقليمية، ولو رجعنا قليلاً في التاريخ الى ما بعد ٢٠٠٣، نجد اغلب العناصر الإرهابية الأجنبية تسللت عبر الحدود الدولية مع سوريا الى الانبار ومن ثم الى باقي المحافظات. وهذا يستدعي انتشار اعداد كبيرة للقوات الأمنية والعسكرية داخل المحافظة.

المحور الرابع: الملف السياسي

من بديهيات السياسة تأثرها وتأثيرها بالمحيط الخارجي سلباً أو أيجاباً بحسب طبيعة العلاقة بين القوى السياسية داخل الدولة، هنالك تنافس مشروع بين هذه القوى والأحزاب لكسب التأييد الشعبي خاصة عند الانتخابات وتداول سلمي للسلطة والاحتكام للدستور والقوانين، وفي المقابل قد تتجاوز هذه الأحزاب مرحلة التنافس المشروع لتقفز الى حالة سلبية تتمثل بالصراع والتصادم والتسقيط والأستقطاب الطائفي والقومي سبيلاً لكسب شعبية مناطقية أو فئوية بعد أن تفشل القوى السياسية لكسب تأييد شعبي لها، وهذا أخطر ما في السياسة على الواقع الداخلي للدولة بسبب التأثير الكبير للسياسة على الواقع الأمني والاقتصادي والخدمي.

ومنذ ٢٠٠٣ وبسبب التغيير الخارجي للنظام السياسي في العراق الذي كان يحكم بطريقة دكتاتورية منذ عقود طويلة وما رافق هذا التغيير من تدخلات إقليمية ودولية أمتدت الى فرض أجنده خارجية عند وضع الدستور مما جعله يفتقر إلى صيغة العقد الأجتماعي، وكل هذه الأسباب وغيرها من عوامل وفواعل أدت في النهاية ألى دخول البلاد نفق مظلم من الصراعات الطائفية والقومية وفقدان الأمن وتردي الوضع الأقتصادي والخدمي وعدم استقلالية القرار السياسي للعراق وهذه التراكمات بتفاعلها مع عوامل إقليمية جعلت من العراق يدخل في قلب عاصفة ما يسمى ((الربيع العربي)) أنتهاءً بسيطرة داعش على مناطق واسعة جدا من العراق وصولاً الى تخوم العاصمة بغداد.

وفيما يخص الواقع السياسي للأنبار فإنه لا يخرج عن المألوف السائد في جميع محافظات العراق من صراعات حزبية مستمرة وشبه انعدام لظاهرة التداول السلمي للسلطة، وزاد الأمر تعقيداً بالنسبة للأنبار هو دخول القبيلة والعشيرة كمنافس سياسي وغطاء يحتمي به بعض الساسة في وقت الانتخابات أو عند الاستجوابات او الإقالة من المنصب وهذا يصور على أنه استهداف لرمز سياسي يمثل العشيرة، وهذا وفر ملاذ آمن للساسة الفاسدين والفاشلين لحماية أنفسهم وأعادة أنتخابهم مرات عديدة.

السياسة والأمن حالتان متلازمتان ولا يمكن تجاهل العلاقة بين السياسة وتحقيق الأمن كما هو الأقتصاد أيضا مهم في هذه العلاقة، ومن خلال البحث عن مسببات سيطرة داعش على محافظة الانبار نجد السياسة لها دور جوهري في ذلك، حيث دخلت محافظة الانبار من مرحلة التنافس السياسي الى الصراع والتصادم الدموي بين الأحزاب السياسية العاملة داخل المحافظة.

وبعد أن خسر الحزب الإسلامي العراقي منصب المحافظ في عام ٢٠٠٨ لصالح كتلة الصحوة التي يترأسها (أحمد أبو ريشة) بدأت الانبار تدخل نفق مظلم من المؤامرات والدسائس والتسقيط وحتى الاغتيالات والاعتقالات بين الحزب الإسلامي الذي يطمح لإعادة نفوذه المفقود بأي ثمن والصحوات والقوى المتحالفة معها وفقاً لمبدأ ميكافيلي ((الغاية تبرر الوسيلة)).

كانت أغلب الوسائل المترجمة لهذا الصراع السياسي ذات طابع ترهيبي والأستقواء بالخارج، وبعد سيطرة الأخوان المسلمين على ثورات ما يسمى الربيع العربي كان هذا محفز للأحزاب الإسلامية داخل المحافظة لأستثمارها في قيادة الاعتصامات والعصيان المدني عام ٢٠١٢ ضد الحكومة المركزية، وما لبث أن تحولت هذه الحركة الشعبية السلمية الى تحشيد طائفي بطابع مسلح بعد أن تحالفت هذه الأحزاب الإسلامية مع تنظيمات إرهابية وقيادات عسكرية سابقة (المجالس العسكرية) وحزب البعث المنحل والتي أنتهت بدخول الأنبار مرحلة سيطرة داعش على المحافظة.

وبعد تحريرها من الإرهاب، استحوذ الحزب الإسلامي على غالبية المناصب الحكومية داخل الانبار بما فيها منصب المحافظ، وهنا بدأ فصل جديد من الصراع السياسي بين القوى الفاعلة (الحزب الإسلامي، حزب الوفاء الذي يترأسه قاسم الفهداوي، وحزب الحل الذي يتزعمه جمال الكربولي) بالإضافة

الى شيوخ العشائر وبعض الشخصيات الدينية (عبد اللطيف الهميم) في وقت حرج يحتاج تظافر جهود الجميع لأعادة اعمار المحافظة المنكوبة بسبب الإرهاب[٥].

وبسبب فساد الطبقة السياسية في الانبار، هذا عقد كثيراً معاناة المواطن الأنباري الذي لم يجد من يمثله ويطالب بحقوقة أو يعمل لصالحه في الوقت الذي انشغلت هذه الطبقة السياسية الفاسدة في مزادات سياسية لبيع وشراء المناصب وأصبح شغل مجلس المحافظة قيادة هذا المزاد وتحول كل تصويت يجري داخل المجالس المحلية بثمن، وثمن كبير جداً لأن هنالك مال فاسد ويوجد من يدفع ويشتري المناصب السياسي وهو ما يمكن أن نسميه الإستثمار السياسي الفاسد، وهو حتما مربح لأنه سيكون على حساب المواطن الذي يستجدي الخدمات والتعويضات والعمل.

المحور الخامس: الاقتصادي في مدن الانبار

يمثل الاقتصاد عنصر مهم وحيوي في نهضة الشعوب ومؤشر أساس لقياس قوة الدول، واصبح الاقتصاد محرك رئيس لتحفيز القطاعات الأخرى داخل المجتمع لتكون أكثر فاعلية.

وما سبق ينطبق كثيراً على المحافظات أو الولايات داخل الدولة الاتحادية التي تتباين في المؤشرات والعوامل الاقتصادية من حيث الكم والنوع والأساليب التي تعتمدها في بناء اقتصادها وتنويع مصادر دخلها، وعلى الرغم من مبدأ العدالة والمساواة في تقسيم الموازنة العراقية (التشغيلية والأستثمارية) حسب نسبة السكان، لكن مع ذلك فأن قانون الموازنة الجديد قد منح بعض المحافظات فرص ومصادر تمويل تجعل المحافظات تتباين في قدرتها المالية مثل (دولار عن كل برميل نفط يمنح لكل محافظة منتجة له، ونسبة مالية من المنافذ الحدودية داخل المحافظة).

وبالنسبة لمحافظة الانبار على الرغم من كونها محافظة غير منتجة للنفط حاليا، لكنها تمتلك أربعة منافذ حدودية (عرعر، طريبيل، الوليد، حصيبة الغربية) بالإضافة الى تنويع كبير في مواردها الطبيعية (الفوسفات، الكبريت، رمال الزجاج، الغاز الطبيعي) وتوفر أراض زراعية واسعة تحاذي نهر الفرات أو بالقرب من البحيرات (الحبانية، الثرثار، حديثة).

أن أهم النتائج المترتبة على دخول داعش للأنبار هي تعطل الحياة الأقتصادية بشكل كامل وتدمير الكثير من المنشآت الحيوية والمؤسسات والمصانع وشلل تام للمنافذ الحدودية وتعطل المشاريع الزراعية ونقص كبير في عدد المواشي بسبب تهريبها وتدمير للبنى التحتية (الطرق والجسور).

وطبقاً للمبدأ الاقتصادي المعروف الذي توصفه المقولة التالية ((رأس المال جبان))، هذا أدى الى فقدان حجم كبير جداً من رأس المال الأستثماري الداخلي والخارجي بسبب غياب الأمن حيث لا استثمار بغياب الأمن، وهذا يمثل تحدي كبير لمحافظة الانبار بعد داعش في ظل غياب الدعم المالي من الحكومة المركزية بسبب تراجع أسعار النفط العالمية التي سببت تراجع في حجم الميزانية الأتحادية وتوجيه موارد الدولة المادية والبشرية بأتجاه تقوية الجيش والقوات الأمنية في خوضها حرب عالمية على الإرهاب.

---

[٥]-وائل نعمة، **الصراع في الأنبار يُهدِّد بتقسيمها إلى محافظتين، المدى برس، بغداد، ٨-٧-٢٠١٦:**
http://www.almadapress.com/ar/Archive/

وتزامنت هذه المؤشرات السلبية مع أنتشار الفساد المالي والإداري داخل محافظة الانبار بشكل فاضح ومكشوف أصاب اعلى سلطة إدارية وتشريعية داخل المحافظة الى أدنى مستوى إداري، وبالرغم من كون ظاهرة الفساد منتشرة في عموم العراق منذ مدة طويلة، لكن ما يميزها في محافظة الانبار هو ضياع الأدلة والوثائق والكشوفات الحسابية وغياب عمل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بسبب دخول داعش للمحافظة أو حتى قيام من يمتهنون الفساد بحرق وأخفاء الأدلة التي تثبت سرقاتهم والأمثلة كثيرة جداً عن اشكال هذا الفساد ولعل أكثرها جرماً وظلماً قيام ثله من القائمين على إدارة المحافظة على سرقة الأموال المخصصة للنازحين واستثمار معاناتهم للحصول على تمويل دولي يذهب الى جيوبهم.

هذه كلها عوامل أدت الى أنتشار البطالة بين فئة الشباب بشكل خاص وهو ما يستدعي من الجهات الحكومية المركزية والمحلية أخذ زمام المبادرة لأحتواء هذه الفئة ومنع أنزلاق البعض منها إلى طرق الجريمة والمخدرات والإرهاب والتطرف. وقد فاقم هذه الأزمة خروج ما يقارب ٦٠٠٠ شرطي عن الخدمة بسبب تصفير رواتبهم خلال فترة احتلال داعش للمحافظة بتهمة الهروب من الواجب.

وعلى الرغم من سيادة الحالة السلبية على المشهد الاقتصادي الانباري لكن فرص وظروف النهوض الاقتصادي متوفرة ولكنها فقط بحاجة الى تحفيز حكومي وتوفر تشريعات وقبل كل شيء الأعتماد على تخطيط إستراتيجي بعيد المدى.

وتشهد المحافظة حالياً عودة تدريجية للحياة الاقتصادية بجهود القطاع الخاص بالدرجة الأولى وزيادة في المناطق الزراعية المستثمرة وبدأ العمل بالمنافذ الحدودية خاصة المنفذ الأهم للمحافظة والعراق (منفذ طريبيل الحدودي مع الأردن) وتنشيط الحركة التجارية على الخط الدولي السريع بأتجاه المحافظات الوسطى والجنوبية.

وفي ختام هذا المحور يمكن تلخيص اهم التحديات التي تواجه تنشيط القطاع الاقتصادي تكمن في توفير بيئة آمنة ومطمئنة لجذب رأس المال الداخلي والأجنبي، حيث أن توفير بيئة آمنة سيعيد الثقة المفقودة من جانب المستثمر ويكون في مأمن على أمواله المستثمرة داخل المحافظة، وهذا التحدي يصعب تجاوزه لأن الثقة شبه مفقودة بهذه المحافظة التي دخلت في موجات عنف متتالية منذ ٢٠٠٣م (القاعدة وداعش)، وزاد الأمر تعقيداً الصراعات السياسية والعشائرية والتقاتل على مكاسب اقتصادية ومقاولات وفرص تجارية خارج نطاق المنافسة الشريفة والشفافية.

ولو أخذنا الواقع الاقتصادي لكل قضاء سنلاحظ تباين في الفرص الاقتصادية وكما يأتي:

١) قضاء الرمادي:

وتعتبر عاصمة المحافظة ومركزها وفيها الحكومة المحلية واغلب الدوائر المركزية للمحافظة وتشمل الرمادي ناحيتي الحبانية والوفاء ومساحتها (٨٥٤٣ كم^{٢}) وسكانها لسنة ٢٠١١ هي (٦٠٤٢٨٦ نسمة) وبذلك تكون الكثافة السكانية هي (٧١شخص /كم^{٢}) وان نسبة الريف هي (٥٢%) بينما نسبة سكان الحضر (٤٨%).

ويقع القضاء في وسط المحافظة يحدها قضاء الفلوجة وهيت ومحافظة بابل وكربلاء وصلاح الدين ايضاً، وطوبوغرافية الارض فيها تتمثل بمنطقة الوديان والسهل الرسوبي حيث يمر من خلاله نهر الفرات وبضمنه بحيرة الحبانية وبادية الجزيرة ومناخه كمناخ باقي أقضية المحافظة حار جاف صيفاً بارد نسبياً شتاء يتخللها عواصف ترابية ورياح شديدة ، ونوع تربة القضاء صالحة للزراعة واغلبها جبسيه ومن خلال ملاحظة تحليل المؤشرات الاقتصادية للقضاء يتبين ان مستوى الدخل فيها مرتفع نسبياً حيث يصل الى ٠٠٠ ٢٣٨٩٨ دينار/سنوياً للشخص الواحد وان معدل السكان النشطين اقتصادياً يفوق مستوى المحافظة والعراق.

وان معدل البطالة فيه هو اقل من مستوى المحافظة حيث يمثل (٢٠,٥%) ومعدل بطالة الشباب يمثل ثاني قضاء في المحافظة بعد الفلوجة وان نسبة الفقر في القضاء هي (٣٢,٩%) وهو يمثل ثاني ايضاً في هذا المعيار ومعيار العجز السكاني ورابع قضاء في معيار التخصيصات التنموية وفي كفاءة اداء الخدمات التحتية.

ان عوامل القوة في قضاء الرمادي تتمثل في تركز الموارد البشرية ولديه اعلى تخصيصات ماليه ووجود جامعة الانبار وعاصمة للمحافظة ووجود معمل الزجاج والسيراميك وقربها من العاصمة بغداد اما اهم المشاكل التي يعاني منها القضاء فهي ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات الفقر والعجز السكني[٦].

ان التدفقات الاقتصادية التي يعطيها قضاء الرمادي لبقية الاقضية تتمثل من خلال الخدمات المركزية المختلفة على مستوى المحافظة اضافة الى المنتجات الزراعية والحيوانية وان درجة التكامل قوية بينه وبين قضاء الفلوجة وهيت ومتوسطة مع بقية الاقضية ماعدا قضاء الرطبة فأنها ضعيفة.

ب) قضاء الفلوجة:

ويعتبر القضاء الاول في عدد السكان على مستوى المحافظة حيث عدد سكانه لسنة ٢٠١١ هو(٥٩٢٠٩٤ نسمة) بينما مساحته (٤٢٠٥كم^{٢})فبذلك تكون الكثافة السكانية هي ١٤١شحص / كم^{٢}) ويضم القضاء ثلاث نواحي هي العامرية والصقلاوية والكرمة ونسبة سكان الريف ٥٢% بينما الحضر ٤٨% [٧].

وهو يتميز بقربه من مدينة بغداد العاصمة ويحده قضاء الرمادي ومحافظات بغداد وبابل وكربلاء وصلاح الدين وطوبوغرافية مناخه مشابه لقضاء الرمادي. اما بالنسبة لمعدلات البطالة وخصوصا بطالة الشباب على الرغم من مستوى الدخل العالي

---

[٦]- الأرقام الواردة مأخوذة من: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / وحدة التخطيط في محافظة الانبار / دراسة الواقع التنموي لمحافظة الانبار المحدث لسنة ٢٠١٠.

[٧]- المصدر السابق نفسه.

حيث تمثل اهم نقاط القوة في هذا القضاء ارتفاع مستوى دخل الفرد وزيادة السكان النشطين اقتصادياً وان معدلات البطالة واطئة لوجود فرص عمل صناعية وتجارية اضافة الى وجود معمل السمنت والمواد الانشائية وجامعة الفلوجة والحي الصناعي الذي يعتبر نطاق تأثيره على مستوى المحافظة وقربها من مدينة بغداد العاصمة وارتفاع قيمة الاراضي فيها.

اما أهم المشاكل والاحتياجات السائدة في القضاء فهي ارتفاع الكثافة السكانية على مستوى المحافظة والعراق وزيادة نسبة بطالة الشباب وفيها اعلى معدل للفقر واعلى عجز سكني خصوصاً وانها تعاني من هجرة السكان الريفيين الى المدينة(الحضر) وتميزت بكونها المدينة التي عانت من الحوادث الامنية للسنوات العشر الاخيرة على مستوى العراق والمحافظة معاً

ان التدفقات الخارجة من القضاء تتمثل في المواد الانشائية المختلفة والخدمات الصناعية وبعض المنتجات الزراعية وهي تغطي اغلب الاقضية المجاورة لها من الرمادي وهيت وضعيفة لبقية أقضية المحافظة الأخرى.

اما أهم المشاكل والاحتياجات ان التدفقات الخارجة من القضاء تتمثل في المواد الانشائية المختلفة والخدمات الصناعية وبعض المنتجات الزراعية وهي تغطي اغلب الاقضية المجاورة لها من الرمادي وهيت وضعيفة لبقية أقضية المحافظة الاخرى.

جـ) قضاء القائم:

ويعتبر المنفذ الحدودي للعراق مع سوريا وله اهمية استراتيجية ويحد القضاء من الدول العربية الاردن اضافة ال سوريا ومن المحافظات صلاح الدين ونينوى وقضاء الرطبة وعنه وراوه من المحافظة، عدد سكانه لسنة ٢٠١١ هو (١٥٣٨٠٩نسمة) ومساحته (٨٨٢٥كم٢)، يضم قضاء القائم ناحيتي العبيدي والرمانة ويتميز القضاء بوجود مجمع عكاشات للفوسفات، وان سكان الحضر يمثلون نسبة (٤٨%) بينما سكان الريف نسبة (٥٢%) وان طوبوغرافية القضاء تختلف قليلاً عن بقية الاقضية لوجود الوديان والجيولوجية الحجرية وتربتها صالحة للزراعة وتعتبر نقطة التقاء نهر الفرات مع سوريا ومناخه مشابه لمناخ بقية اقضية المحافظة.

من خلال ملاحظة المؤشرات الاقتصادية في القضاء نلاحظ ان اهم نقاط القوة الذي يتميز بها القضاء هي توفر الموارد البشرية ووجود معامل انشائية وكيماوية مثل معمل سمنت القائم ومعمل الفوسفات ومجمع العبيدي السكني بينما تمثل ارتفاع نسبة الفقر ومعدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل اهم المشاكل التي يعاني منها القضاء .

ان التدفقات الخارجة من هذا القضاء هي مجموعة المنتجات الكيمياوية كالأسمدة والغاز الطبيعي في منطقة عكاز حديث العهد وبعض منتجات الزراعة كالحنطة والشعير والبطاطا وعلاقة القضاء متكاملة مع قضاء راوة وعنه وحديثة ومتوسطة مع بقية الاقضية

د) قضاء هيت:

ويقع وسط المحافظة عدد سكانه لسنة ٢٠١١ هو (١٤٤٢٣٤نسمة) ومساحته (٨٣٥٣كم٢) وبذلك تكون الكثافة هي (١٧ شخص /كم٢) وهو من اقدم الاقضية تاريخياً ويتميز بموجود مادة القير والمركبات الكبريتية عن طريق العيون الموجودة فيه كما يوجد فيه معمل سمنت كبيسة ومعامل انشائية للجص الفني والبورك، نسبة سكان الريف فيه هي (٤٦%) بينما سكان الحضر (٥٤%) وطوبوغرافية مشابهه لقضاء الرمادي كون نهر الفرات يمر من خلاله ، لقضاء هيت ثلاثة نواحي هي الفرات والبغدادي وكبيسة، والطبيعة الجغرافية والمناخ والتربية مماثلة لما موجود في مدينة الرمادي [٨].

ان اهم عوامل القوة في قضاء هيت هي توفر الموارد البشرية ووجود الاراضي الزراعية والبساتين المطلة على نهر الفرات ووجود الثروة السمكية والدواجن ووجود المعامل الانشائية بينما يعاني القضاء من خلال ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض بمستوى الدخل مقارنة مع المحافظة وليس العراق.

ان النشاطات المتدفقة من القضاء تتمثل بالأسماك والدواجن والمنتجات الزراعية كالتمور والفواكه والسمنت والجص العادي والفني والبورك والقير وان علاقة التكامل مع قضائي الفلوجة والرمادي قوية ومتوسطة مع بقية الاقضية ما عدا قضاء الرطبة فإنها ضعيفة.

هـ) قضاء حديثة:

يمثل مركز نهر الفرات في المحافظة وفيه سد حديثة وبحيرة حديثة ، عدد سكان القضاء لسنة ٢٠١١ هو(٨٧٩٤٣نسمة)ومساحته (٣٦٤٤كم٢) والكثافة السكانية هي (٢٤شخص /كم٢) وان نسبة السكان الريفيين هي (٣٢%) وسكان الحضر هي (٦٨%) وان الظواهر الجغرافية عي مشابهه لبقية الاقضية المجاورة لقضاء هيت وعنه ويحد القضاء محافظة صلاح الدين ونينوى .

يضم قضاء حديثة ناحيتين هما بروانه والحقلانية ويتميز قضاء حديثة بوجود سد حديثة والمحطة الكهربائية فيه ومصفى نفط وانه يتميز بمقومات سياحية ووجود بحيرة حديثة، وان اهم عوامل القوة فيه هي وجود الثروة السمكية والزراعة المختلفة ويتميز بأوطأ معدلات الفقر مقارنة مع المحافظة وتوفر الموارد البشرية وخصوصاً الشباب منهم.

---

[٨]- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / الجهاز المركزي للإحصاء / بيانات الحصر والترقيم لعام ٢٠٠٩ / محافظة الانبار /٢٠١٠م .

اما أهم المشاكل التي يعاني منها القضاء فهي ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل مقارنة مع المحافظة. ان التدفقات الخارجة من القضاء تتمثل بالمنتجات الزراعية والاسماك ولدى القضاء علاقات متكاملة مع قضاء عنه وراوه ومتوسطة مع أقضية هيت والرمادي والفلوجة والقائم وضعيفة مع قضاء الرطبة البعيد في وسط الصحراء الغربية.

و) قضاء الرطبة:

يمثل القضاء العمل الصحراوي للمحافظة والذي يتميز بمساحته الكبيرة حيث ان مساحته هي (٩٣٤٤٥كم٢) وسكانه القليل حيث كانت احصائية ٢٠١١ بحدود (٣٣٦٥نسمة) وبذلك يكون هذا القضاء من أوطأ الكثافات السكانية على مستوى العراق حيث جاءت نسبة الكثافة السكانية وهي (٠.٤شخص /كم٢) وان دور هذا القضاء في جانبين الاول تجاري على طريق بغداد – طريبيل – الوليد مع الحدو الاردنية والسورية والسعودية حيث فيه ثلاث منافذ حدودية هي الوليد على سوريا وطريبيل على الاردن وعرعر على السعودية والجانب الثاني لتوطين البدو الرحل ساكني الصحراء الممتدة في العمق وتحده محافظات المثنى وكربلاء والنجف وان اغلب سكانه من الحضر يمثلون نسبة (٦٠%) بينما الريفيين (٤٠%) وبذلك يعتبر القضاء نقطة اتصال إستراتيجية للعراق والمحافظة معاً.

ولقضاء الرطبة ناحيتين هما الوليد والنخيب، والظواهر الطبيعية والمناخية تختلف في هذا القضاء كونه في منطقة الصحراء.

ان اهم عوامل القوة فذ هذا القضاء هي وفرة الاراضي الزراعية الشاسعة للزراعة والرعي واستغلال الوديان لحصاد والمياه والسياحة الصحراوية.

اما اهم المشاكل التي يعاني منها القضاء فهي زيادة معدلات البطالة وقلة الكثافة السكانية وضعف اداء الخدمات التحتية والمساحة الكبيرة الغير مسيطر عليها أمنياً خصوصاً وان الاعتماد على معيار عدد السكان في توزيع التخصيصات الاستثمارية هو المعيار السائد في عملية تنمية الاقاليم في العراق. ما التدفقات الخارجة من هذا القضاء تتمثل في تجارة الجملة والنقل التجاري كونها تمثل المنافذ الحدودية للدول العربية الثلاثة مع العراق ويستقبل كافة مخرجات الاقضية الاخرى من المحافظة

ز) قضاء عنه وقضاء وراوة:

حيث كانت قضاء واحد لحد عام ٢٠٠٢ يمثل قضاء عنه سكاناً بمقدار (٢٤٤٤٨نسمة) ومساحته (٥٥٩٧كم٢) والكثافة السكانية (٤شخص /كم٢) وقضاء راوه عدد سكان (٢٠٩٧٠نسمة) ومساحته (٥٦٧٦كم٢) والكثافة السكانية (٤ شخص/كم٢) ولا توجد نواحي مرتبطة بالقضائين وهي تحادد قضاء

القائم وحديثه. ان أهم نقاط القوة في القضائين هي ان مدينة عنه مدينة جديدة شيدت بعد انغمار المدينة القديمة ببحيرة سد حديثة وتتميز بأقل معدلات البطالة للشباب وأقل عجز سكاني وكفاءة اعلى للخدمات التحتية وأقل معدلات للحوادث الأمنية، بينما تعاني من مشاكل واحتياجات مثل التخصيصات القليلة للمشاريع التنموية لكون السكان قليلين نسبة لبقية الاقضية وارتفاع معدلات الفقر فيها.

ان التدفقات الخارجة من القضائيين هي المنتجات الحيوانية كالألبان والبيض والمنتوجات وصناعة الملابس وتستقبل تدفقات مختلفة من الاقضية الاخرى خصوصاً من قضاء حديثة والقائم أضافة الى العلاقة المتبادلة بين قضائي عنه وراوة لوجود العلاقة الاجتماعية والمتقاربة بينهما علماً بأن سكان الحضر في القضائين يمثلون (٦٧%) وسكان الريف (٣٣%) من مجموع سكان القضائيين معاً.

المحور السادس: الواقع الاجتماعي في مدن الانبار

بالنظر للأحداث التي شهدتها محافظة الانبار منذ عام ٢٠١٣ من معارك وتهجير داخل وخارج المحافظة واحداث ومتغيرات سياسية وسقوط اغلب مدن المحافظة بيد تنظيمات متطرفة مستغلة الحراك السياسي في البلاد ، بالنتيجة استغلت هذه الجماعات سيطرتها على المدن ومحاولة اقناع الاهالي الذين لم يتمكنوا من الخروج من مدنهم بسياستهم وأيديولوجيتهم الامر الذي دفع بثلة قليلة من السكان بالاقتناع بأفكارهم المتطرفة ومبايعتهم او الاكتفاء بالمناصرة دون المشاركة معهم وقسم اخر اضطر الى العمل معهم نتيجة الضغط الاكراه وبعد مدة تجاوزت السنتين من سيطرة الارهاب على مدن المحافظة تمكنت القوات الامنية من تحرير اغلب مدن المحافظة بعد ان شهدت المحافظة حالة تخريب في الممتلكات العامة والخاصة وصلت الى نسبة ٩٠% في بعض الاحياء[٩]. ونتيجة لكل لما ذكر اعلاه وبعد عودة الاهالي من اماكن النزوح الى مدنهم الاصلية حدث هناك بعض الشرخ والخلافات بين ابناء القبيلة الواحدة وتغليب دور النزاع العشائري والثارات على دور القانون وهذا ما يستدعي وضع خطة مصالحة مجتمعية يشرف على تنفيذها حكماء القوم بدعم واسناد من الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وفيما يلي نضع الخطوات الاساسية لوضع اساسات انطلاق خطة للمصالحة المجتمعية داخل المحافظة وتجنب النزاعات وتغليب دور العقل وسيادة القانون لتجنب أي خلافات مستقبلا

<u>دور الادارة المحلية والمركزية:</u>

[٩]- منظمة البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP) / دراسة وثيقة التنمية الاقليمية لمحافظة الانبار لعام ٢٠١٠-٢٠١٤/ الرمادي /٢٠٠٩م.

بسبب الوضع المأساوي للمدن وانشغال الحكومات بتحرير المدن وتوفير الخدمات الاساسية للعائدين وتوفير الاغاثة والايواء للنازحين سبب ذلك لم يكن هناك اهتمام كبير بالمصالحة المجتمعية داخل المدن رغم وجود توقيع لوثائق تصب نوعا ما في نفس الغرض تبنتها حكومة الانبار المحلية مثل (وثيقة عهد اهل الانبار) التي تبناها شيوخ وسياسيي الانبار

ومن اجل تفعيل المصالحة يجب التأكيد على الاتي من قبل الحكومة المحلية[10]:

أ- دعم وتفعيل دور القانون في حل النزاعات وتغليبه على الثارات العشائرية ومحاسبة المخالف.
ب- تفعيل مبدأ شخصية العقوبة وعدم تعدي العقوبة لغير الشخص المخالف للقانون.
ت- فتح باب الحوار ودعم مشاريع المصالحة واقامة الورش والندوات والمؤتمرات.
ث- حث المجتمع المدني من خلال المنظمات المحلية والدولية على وضع مشاريع المصالحة المجتمعية وبأساليب حديثة تتلاءم وطبيعة المجتمع.
ج- التأكيد من خلال كافة الوسائل الاعلامية او رجال الدين والاكاديميين ومؤسسات الحكومية والغير حكومية على نبذ التطرف والافكار الدموية والتأكيد على الوسطية والاعتدال.
ح- السيطرة على وسائل الاعلام ومحاسبة كل من يروج الى اشاعة الفتن بين ابناء المجتمع والاخلال بالأمن من خلال البرامج الملغومة بأفكار الشر او محاولة اشاعة افكار التطرف.
خ- نشر ثقافة التعاون الضروري مع القوات الامنية من خلال الابلاغ عن كل من يروج للتطرف.
د- الاستعانة بمراكز البحوث في الجامعات والمعاهد من اجل رفد الحكومات المحلية بالخطط الازمة لدراسة المجتمع وما يتطلب من وضع تدابير وقائية.
ذ- دعم الفرق الطوعية للشباب وحثهم على اشاعة روح التعاون والسلم ونبذ الخلافات وتجاوز مرحلة الفكر العشائري
ر- استقطاب الشخصيات المؤثرة في عملية المصالحة المجتمعية مثل (شيوخ ووجهاء العشائر ورجال دين واكاديميين ومجالس مجتمعية) من اجل دعم مشروع المصالحة وتطبيقه.
ز- محاربة الفكر المتطرف بوسائل مدروسة وهادفة من خلال معرفة المناهج التي تعتمد عليها الجماعات الارهابية واعداد مناهج نضيرة لها تدعو الفكر المعتدل والوسطية.

[10] - UN, ILO , " Guidelines of TetterioalDiagonance of Local Development" , Geneve , 2012.

س- توجيه تعليمات الى المسؤولين والقادة الامنيين في المحافظة بالتعامل بكل قوة مع كل من يتجاوز على القانون والحريات العامة او يحاول ان يروج الى تغليب الثارات العشائرية

ش- عدم اعتماد أي وثائق عشائرية تتعارض مع القانون او تروج الى استخدام العنف ويكون ذلك بتوجيه من الحكومة المركزية والمحلية.

دور المراكز المجتمعية والمنظمات المحلية والدولية:

لنفس الاسباب التي ادت الى عدم الاهتمام بالمصالحة من قبل الحكومة المحلية او المركزية بالتالي اعاقت عمل المنظمات والمراكز المجتمعية، لذا لم نلاحظ دور فعال من قبل المنظمات في المحافظة للعمل على المصالحة سوى نشاطات تكاد لم تذكر ولا ترتقي الى مستوى الحالة في المحافظة ومن اجل تفعيل دورهم نقترح عليهم بالآتي:

أ- اعداد دراسة لوضع المجتمع داخل المحافظة تتمخض عنها اعداد مناهج تثقيفية تتلائم مع طبيعة المجتمع.

ب- اقامة الورش التثقيفية لنفس الغرض في مختلف اوساط المجتمع مثل (الجامعات والمدارس والدوائر والنقابات والبرامج الاذاعية .... الخ) تستهدف بالدرجة الاساس شريحة الشباب.

ت- انشاء مركز لإدارة مهارات التفاوض وحل النزاعات يعتني بخلق قادة من المجتمع قادرين على ادارة مهارات التفاوض وحل النزاعات.

ث- التنسيق مع الحكومات المحلية في وضع خطط مشتركة لنفس الغرض وتشكيل فريق ازمة يتبنى ذلك.

ج- الدعم المالي المتواصل لتأمين السلم المجتمعي بالتعاون مع شيوخ ووجهاء المحافظة والحكومة المحلية.

الخاتمة

أن موضوع إدارة المدن بعد كل عمليات عسكرية يتطلب أساليب عمل غير تقليدية وهي تدخل ضمن أطار إدارة الأزمة، وهذا ما ينطبق على المدن المحررة من داعش ومنها محافظة الانبار التي عانت كثيراً من الإرهاب التدميري منذ ٢٠٠٣ ولحد اليوم.

لقد لعب الصراع السياسي بين القوى المتنافسة داخل المحافظة دور سلبي في نجاح إدارة أزمة النزوح واستيعاب العوائل العائدة لسكناها وفشل في إدارة الملفات الخدمية والاقتصادية والتربوية. وهذا الصراع السياسي تفاعل مع فساد الطبقة السياسية المسؤولة عن إدارة هذه الملفات وبات ما يصل من أموال حكومية أو عن طريق المنظمات يتم صرفها في غير مكانة بسبب الفساد المالي والإداري.

التوصيات:

١- وضع برنامج حكومي عاجل لمعالجة آثار النزوح واحتلال داعش للمحافظة يتضمن جوانب تربوية وإعلامية وثقافية يعمل على تعزيز ثقة المواطن بالحكومة المركزية والمحلية.
٢- بسبب الطابع العشائري للمحافظة وتأزم ظاهرة الصراع السياسي بين القوى المتنافسة داخل المحافظة، لابد من أسناد المناصب الحكومية والإدارية العليا لشخصيات مستقلة من التكنوقراط.
٣- تنشيط عمل ودورهيأة النزاهة داخل المحافظة في مراقبة عمل المسؤولين على المناصب التنفيذية والإدارية داخل المحافظة.